هذه الالكترونات للاثير في دورانها حول الجواهر . فان كل جوهر تحيط به طائفة منها تدور حوله على الدوام فهو بذلك يشبه الشمس بسياراتها . وكما تختلف ابعاد السيارات عن الشمس وتختلف سرعة كل سيار بحسب بعده كذلك تختلف ابعاد الالكترونات وسرعتها . وعلى هذه الصورة تحدث كل الموجات المختلفة من موجات الحرارة الواسعة الى موجات النور والكهربائية الضيقة ويحدث كل ما في سبيل من غير النبات واعداد الغذاء للانسان

وسوف تزداد معارف الانسان وتتكشف له اسرار في الطبيعة لم يعلمها حتى الآن فيستخرج من قطع صغيرة من المعدن قوة تفوق القوة التي تحصل الآن من جبل من الفحم او نهر من البترول . وسوف ينير المساكن ويدير المطاحن ويسير البواخر بالقوة المذخورة في جواهر المادة

السكان والضرائب والاعمال النافعة

في القطر المصري

كان عدد سكان القطر المصري منذ ثلاثين سنة ٦٨٣١١٣١ وكان مجموع الاموال التي يدفعونها للحكومة ضرائب اطيان ورسوماً اخرى ٧١٧٢٢١١ جنيهاً فيخص النفس منهم مئة وخمسة غروش . وكان اكثر الاموال من ضرائب الاطيان وعشور النخيل وما اشبه من الاموال المقررة وكان مقدارها حينئذٍ ٥٤١١٩٧٨ جنيهاً وما بقي فهو من الاموال غير المقررة اي التي تزيد وتنقص من سنة الى اخرى حسب احوال البلاد من اليسر والعسر وكان مجموعها حينئذٍ ١٧٦٠٢٣٣ جنيهاً

اما الاموال المقررة فبقيت على حالها تقريباً من ذلك العهد الى الآن نقصت قليلاً برفع الضرائب عن بعض التوالف حتى هبطت الى ٤٦٢٠٩٣٨ جنيهاً سنة ١٩٠٠ ثم زادت بربط الضرائب على ما اصلح من الاطيان وكثرة المباني حتى بلغت في العام الماضي ٥٥٢٨١٧٤ جنيهاً فكأنها لم تزد في ثلاثين سنة سوى ١١٦١٩٦ جنيهاً لا غير . ولكن الاموال غير المقررة زادت بزيادة السكان وزيادة ريع الاطيان فكانت ١٧٦٠٢٣٣ سنة ١٨٨٢ فصارت الآن ٨٣٢٧٦١٥ جنيهاً اي انها صارت اكثر من ثلاثة اضعاف ما كانت مع ان عدد السكان لم يصر ضعفين حتى الآن لانه كان ٦٨٣١١٣١ نفساً فصار في آخر العام الماضي ١١٩٧٥٨٢٥ نفساً ولذلك اذا قسمت الاموال المقررة وغير المقررة على عدد السكان الآن خص النفس منهم نحو ٩٥ غرشاً لا غير في السنة اي ان ما يدفعه كل نفس

للحكومة نقص عشرة غروش في السنة عما كان عليه منذ ثلاثين سنة

وللحكومة دخل آخر من المصالح ذات الايراد كسكك الحديد والبوسطة والتلغراف كان مجموعه ١ ٤١٥ ٢٥٨ جنيهاً سنة ١٨٨٢ فبلغ في العام الماضي ٤ ١٦٨ ١٩٣ جنيهاً ودخل ثالث من بعض الابواب كالبدل العسكري وتشغيل الرقور وايجار اطيان الحكومة والمستقطع من ماهيات المستخدمين وقد بلغ الدخل من هذه الابواب ٢٦٥ ٣٨٨ جنيهاً سنة ١٨٨٢ وبلغ في العام الماضي ١ ٢٦٣ ٦٢٢ جنيهاً

ويحسن ان نفصل كل باب من هذه الابواب على حدة ليظهر نموكل واحد منها منذ ثلاثين سنة الى الآن

		سنة ١٨٨٢	سنة ١٩١١
الاموال المقررة	اموال الاطيان	٤ ٩٧٧ ٦٣٥	٥ ٠٦٦ ٧٧٨
	عشور النخيل	٠ ٠٨٨ ٢٣٧	٠ ١٣٨ ٤٨٤
	عوائد الاملاك	٠ ٠٦١ ٨٧٧	٠ ٣٢٢ ٩١٢
	اموال اخرى مقررة[1]	٠ ٢٨٤ ٢٢٩	...
	الجملة	٥ ٤١١ ٩٧٨	٥٥ ٢٢٨ ١٧٤
الاموال غير المقررة	عوائد التبغ	٩١ ٦٤٣	١ ٦٦٨ ٥٦٨
	« غير التبغ	٥٣٠ ٨١٣	٢ ١٦٨ ٧٧٩
	« الملح	٢٠٠ ١٨٠	...
	« الفنارات	١٥٠ ١٥٦	٤٢٠ ٨ ١
	مصائد الاسماك	٠٩٣ ٦٣٨	٤٢ ٢٣٦
	معادي النيل	٠٧٥ ٦٨٦	٠٤ ٧٨٩
	التمغة	٠٥٧ ٧٩٥	٤٣ ٣٠٤
	تمغة المصاغات	٠٠٥ ١٨٦	٠٥ ٣٩٣
	الرسوم القضائية والقيدية	٢٠٤ ٦٦٠	١ ٤٢٨ ٠٠١
	رسوم متنوعة	٨٠ ٩٠٥	٠ ٠٥٠ ٨٩٠
	الدخوليات	٢٦٩ ٨١١	...
	الجملة	١ ٧٦٠ ٢٣٣	٥ ٨٣٢ ٧٦١

(١) بطحة المصانع وضريبة زرع التبغ والعوائد الشخصية وعوائد النخيل والمركبات

		سنة ١٨٨٢	سنة ١٩١١
ايرادات المصالح ذات الايراد	دخل سكك الحديد	١ ١٩١ ٥٤٩	٣ ٧٢٨ ٨٩٤
	« التلغرافات	٠ ٠٤٩ ٩٧٩	٠ ١٢٦ ٩٦٦
	« البوسطة	٠ ٠٨٣ ٩٢٥	٠ ٣١٢ ٣٣٣
	« وابورات البوسطة	٠ ٠٨٩ ٨٠٥	...
	الجملة	١ ٤١٥ ٢٥٨	٤ ١٦٨ ١٩٣
ايرادات اخرى	تشغيل لقود الحكومة	...	١١٤ ٦٤٣
	ايجار املاك الحكومة	٠ ٧٧ ٥٣٠	١٦٨ ٨٩٨
	المستقطع من الماهيات	٠ ٦٣ ٩٢٠	١٢٨ ٦٤٣
	ايرادات متنوعة	١٥٤ ٢١٧	٨٥١ ٤٣٨
	الجملة	٣٦٥ ٣٨٨	١ ٣٦٣ ٦٢٢

ومجموع دخل الحكومة كان ٨ ٨٥٢ ٨٥٧ جنيهاً سنة ١٨٨٢ او نحو تسعة ملايين من الجنيهات. (والاصح ان يقال انهُ كان يبلغ تسعة ملايين او اكثر قليلاً لان سنة ١٨٨٢ كانت سنة الثورة فقل الدخل فيها نحو ٣٧٠ الف جنيه عن السنة التي قبلها ونحو ٨٢ الف جنيه عن التي بعدها). واما مجموع دخل الحكومة في العام الماضي فبلغ ١٦ ٧٩٢ ٧٥٠ جنيهاً اي انهُ تضاعف في ثلاثين سنة مع ان ضرائب كثيرة الغيت واموال الاطيان لم تزد بل أُنقصت وعملت الحكومة في هذه المدة اعمالاً كثيرة نافعة نقدّر قيمتها باكثر من خمسين مليوناً من الجنيهات فقوّت القناطر الخيرية حتى صارت تصلح لرفع المياه اللازمة للري الصيفي وحولت ري المديريات الوسطى حتى صارت تروى رياً صيفياً وانشأت خزان اسوان وقناطر اسيوط واسنا وزفتي وانشأت الرياح التوفيقي وبنت المدارس والمحاكم والمديريات والبوسطات وانشأت مينا الاسكندرية وارصفتهُ وانشأت كثيراً من السكك الزراعية ورصفت شوارع العاصمة ومع ذلك لم يزد الدين الذي كان عليها بل نقص كثيراً فقد كان ٩٦ ٤٥٧ ٣٢٠ جنيهاً انكليزياً سنة ١٨٨٢ ثم زاد على اثر الثورة العرابية وتعويضات الاسكندرية وعمل بعض الاعمال اللازمة حتى بلغ ١٠٦ ٨٠٢ ٣٦٠ جنيهاً انكليزياً سنة ١٨٩٠ ثم جعل ينقص رويداً رويداً حتى لم يبقَ في ايدي الجمهور من سندات الديون المصرية سوى ٨٩ ١١٧ ٥٤٠ جنيهاً انكليزياً وما بقي فقد اوفى كمين الدائرة السنية ودين الدومين

او هو سندات ابتاعتها الحكومة . فكأنها قلّت ديونها منذ ثلاثين سنة الى الآن اكثر من سبعة ملايين من الجنيهات ودفعت تعويضات الاسكندرية وعملت من الاعمال النافعة والاصلاحية ما يقدَّر بخمسين مليوناً من الجنيهات ولم يخرج من حوزتها الاَّ اطيان الدائرة السنية وما باعتهُ من اطيان الدومين والاملاك الحرَّة . ومن المؤكد انها انفقت من المال الاحتياطي العمومي في العشرين سنة الاخيرة اربعين مليوناً من الجنيهات اكثرها على اصلاح الري والصرف والسودان وسكك الحديد ومينا الاسكندرية وكلها من الاموال المقتصدة لان دخل الحكومة قبل ذلك لم يزد على نفقاتها زيادة تذكر . وبلغ ما انفق على اصلاح الري والصرف فقط من المال الاحتياطي نحو ١٥ مليون جنيه وعند التحقيق ١٤ ٧٢٣ ٦٤٩ جنيهاً . وبلغ ما انفقتهُ من المال الاحتياطي والقروض منذ ثلاثين سنة الى الآن نحو ٥٢ مليوناً من الجنيهات وذلك عدا النفقات العادية

وبديهي ان اموال الحكومات لا ينفق كل غرش منها في سبيله بل قد ينفق الكثير منها في ما لا فائدة منهُ وكثيراً ما تشتري الشيء بمضاعف ثمنهِ او تنفق على عملهِ مضاعف ما ينفقهُ غيرها ولكن الذين يراقبون اعمال الحكومة المصرية يسمعون شكوى المقاولين من تدقيقها ومن قلة ربحهم بل من خسارتهم في بعض الاحيان ويرون نتائج الاعمال التي عملتها لا يشكُّون في انها مقتصدة في اعمالها مثلما يقتصد كل واحد من رعاياها في اعمالهِ واكثر مما تقتصد بعض الدوائر الكبيرة في اعمالها . وهذا لا يمنع انها تستطيع ان تزيد تدقيقاً واقتصاداً وانها مطالبة بذلك ذمة

وربَّ قائل يقول كيف استطاعت الحكومة المصرية ان تنفق اكثر من اربعين مليوناً من الجنيهات على الاعمال النافعة منذ عشرين سنة الى الآن ولم يزد دينها بل نقص ولم تكن البلاد على ثروة طائلة قبل ذلك بل كانت على حافة الافلاس اي كيف مكنتها ميزانيتها من انفاق هذه النفقات من غير عجز فيها

والجواب انها تمكنت من ذلك لان حماية انكلترا لها كفتها مؤونة النفقات الحربية التي تنفقها البلدان المماثلة لها فان سكان القطر المصري الآن ١٢ مليوناً من النفوس وكل ما تنفقهُ الحكومة على جنودها وجيش الاحتلال لا يزيد على مليون جنيه في السنة فانظر الفرق بين ذلك وبين ما تنفقهُ الدولة العثمانية في السنة الآن وهو اكثر من عشرة ملايين من الجنيهات مع ان سكانها لا يزيدون على ٢٦ مليوناً من النفوس او بين ذلك وبين ما تنفقهُ اليونان والصرب والبلغار وعدد سكانها كلها عشرة ملايين من النفوس فانها تنفق في السنة اربعة ملايين من

الجنيهات فلو انفقت مصر على نسبتها لوجب ان تنفق الآن على حربيتها خمسة ملايين من الجنيهات اي خمسة اضعاف ما تنفقهُ

وهاك جدول نفقاتها الحربية في العشر سنوات الاخيرة

السنة	نظارة الحربية	جيش الاحتلال	المجموع
١٩٠٢	٥٥٧٣٧٨	٨٤٨٢٥	٦٤٢٢٠٣
١٩٠٣	٦١٠٨٥٧	٨٤٨٢٥	٦٩٥٦٨٢
١٩٠٤	٦٢٤٩٩٦	٨٤٨٢٥	٧٠٩٨٢١
١٠٩٥	٦٥٧٦١٦	٩٧٥٠٠	٧٥٥١١٦
١٩٠٦	٧٢٤٤١٢	٩٧٥٠٠	٨٢١٩١٢
١٩٠٧	٧٤٨٤٠٩	١٢١٨٧٥	٨٧٠٢٨٤
١٩٠٨	٨٠٥٠١٣	١٤٦٢٥٠	٩٥١٢٦٣
١٩٠٩	٨٢٠٨٢٣	١٤٦٢٥٠	٩٦٧٠٧٣
١٩١٠	٨٦٣٢٢٣	١٤٦٢٥٠	١٠٠٩٤٧٣
١٩١١	٩١٠٢٤١	١٤٦٢٥٠	١٠٥٦٤٩١

فالمتوسط اقل من مليون جنيه في السنة واذا حسبنا النفقات الحربية من سنة ١٨٨٤ الى الآن وجدنا متوسطها اقل من ثلاثة ارباع المليون في السنة فالاحتلال البريطاني والنفوذ البريطاني وفَّرا لهذا القطر نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات كل سنة منذ ثلاثين سنة الى الآن ولولا ذلك ما عُمل عمل نافع فيهِ ولا استطاع ان يقوم بايفاء فوائد الديون التي كانت متراكمة على عاتقهِ

فاذا نظرنا الى السكان رأيناهم قد زادوا منذ ثلاثين سنة الى الآن اكثر مما زادوا في مئات من السنين قبلها . والزيادة المطَّردة دليل الرخاء واستتباب الامن ودفع الاوبئة والاعتناء بالصحة العمومية ولا سيما صحة الاطفال

واذا نظرنا الى الضرائب التي تدفع الى الحكومة لقاء ما تعملهُ من حفظ الامن والاهتمام بحفظ الصحة والحقوق والتعليم وسائر ما يطلب من الحكومة رأينا ان حملها على النفوس قد خفَّ عمَّا كان عليهِ منذ ثلاثين سنة مع ان اسباب المعيشة قد غلت كلها

ولكن اذا نظرنا الى معايش الناس اي صنعة الاطيان الزراعية رأينا انها لم تزد على نسبة زيادة السكان ولذلك لا يمكننا ان نقول ان الثروة العمومية زادت الزيادة الواجبة